



ورقة عمل المجلس الأعلى للمرأة  
في مؤتمر "نعمل معاً من أجل تحقيق تطلعات تشريعية"

بعنوان "دور المشرع في تحقيق التوازن بين الجنسين  
ماذا تحقق ... وما هو مأمول"

تقديم: سعادة الأستاذة هالة الأنصاري  
الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة

3 يوليو 2019  
فندق الفورسيزن



تمكنت مملكة البحرين منذ الانطلاقة المباركة للمشروع الإصلاحى الشامل من تبوء مراكز متقدمة وتحقيق إنجازات مؤثرة على الصعيد التنموى، اعتمدت بنهجها الحدائى على الكفاءة الوطنية وارتكزت فى توجهاتها على عدالة المشاركة بين الرجل والمرأة، واستطاعت الجهود الوطنية التشاركية، التى لعب المجلس الأعلى للمرأة منذ تأسيسه دوراً بارزاً فى مسانبتها، أن تسرع وتيرة تقدم المرأة البحرينية، الأمر الذى ساهم فى تمييز مملكة البحرين بتجربتها الخاصة على صعيد تمكين المرأة والنهوض بها، وبالارتقاء بمخرجات تلك التجربة، وصولاً إلى مرحلة متقدمة بطموحاتها وتحدياتها، حيث أثبتت المرأة بأنها مكون أصيل فى مسيرة التنمية وعنواناً لنهضة البحرين الحديثة فى مسيرة بنائها الوطنى.

ولقد كان لتنامى وتطور العمل التشريعى فى مملكة البحرين الدور الرائد فى إنفاذ وتحقيق المبادئ الدستورية عبر استكمال المنظومة التشريعية والعمل على ترجمتها وتحويلها إلى منهجيات عمل مؤسسية تضمن للمرأة البحرينية وصولها لتلك الحقوق وتمتعها بها، وهو ما مكن السلطة التشريعية من القيام بدورها الفاعل فى الرقابة ومتابعة التنفيذ، وبالسعى نحو التطوير اللازم لتلبية التوجهات الوطنية والإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة القائمة على عدالة إتاحة الفرص بين الرجل والمرأة.

وتهدف هذه الورقة التى أعدها المجلس الأعلى للمرأة إلى إلقاء الضوء على إسهامات المشرع البحريني فى وضع وتنفيذ مفردات "النموذج الوطنى لإدماج احتياجات المرأة فى التنمية" وبيان ما هو متوقع من المؤسسة التشريعية فى تحقيق التوازن بين الجنسين كمدخل ثابت لاستدامة العملية التنموية وذلك من خلال المحاور التالية:

- أهمية وكيفية توظيف منهجيات الحوكمة لتحقيق التوازن بين الجنسين.
- التوجهات الوطنية ودورها فى تحقيق الاستدامة والعدالة والتنافسية.
- دور الأدوات والآليات التنموية (دستورية/مؤسسية) فى دعم تقدم المرأة البحرينية.
- قياس العائد من الاستثمار والقيمة المضافة للجهود الوطنية فى مجال تقدم المرأة البحرينية واستقرار المجتمع.
- الدور المأمول للمشرع فى تحقيق التوازن بين الجنسين.

## أولاً: أهمية وكيفية توظيف منهجيات الحوكمة لتحقيق التوازن بين الجنسين

تتجه جهود المجتمع الدولي نحو تفعيل آليات الحوكمة والرقابة التي من شأنها أن تسهم في حماية الحقوق الإنسانية للأفراد وتعزيز الحريات المسؤولة وبناء مجتمعات قائمة على حكم القانون وتفعيل دور مؤسساتها وما يؤديه ذلك بطبيعة الحال إلى تنمية اقتصادية مستدامة تقترن باستقرار اجتماعي وحراك مدني فاعل.

وتركز اقتصادات دول العالم اليوم على أهمية التحالفات الرائدة والمبادرات المشتركة بين القطاعات، وذلك في سبيل حل القضايا الراهنة، منها قضايا تأثيرات تغير المناخ، والقيود المفروضة على الميزانيات الحكومية التي تحتم إيجاد أساليب مبتكرة لجعل النظام المالي أكثر مرونة وقدرة على تحمل الصدمات في السوق، ودون إخلال ميزان المشاركة بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات التنموية وما لذلك من انعكاس مباشر على النمو الاقتصادي وازدهار المجتمعات.

وعلى صعيد تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة، تعمل مختلف دول العالم على وضع آليات ونظم لمراقبة قدرة السياسات والتشريعات على إحداث التغيير المطلوب لإدماج احتياجات المرأة في التنمية، وبما يقلص من أية فجوات تؤثر على وصولها بشكل عادل إلى مناصب القيادة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى تركيزها على أهمية تقييم آليات المساواة والمعايير لقياس ورصد التقدم المحرز نحو المشاركة الفعالة للمرأة.

ومن المتعارف عليه عالمياً بأن سيادة القانون لا تكون في سن القوانين فحسب، بل في إنفاذها بالتساوي، وضمان استقلاليتها، ونزاهتها عن جميع أشكال التحيز أو التمييز. وحين يكون نظام العدالة ملتزماً بمبدأ المساواة بين الجنسين، يتسع المجال أمام القوانين الخالية من التمييز. وللتوصل إلى هذا النظام يجب ضمان المساواة في التمثيل في التعيينات القضائية، وإنشاء المحاكم المختصة، ونشر الوعي القانوني بقضايا الجنسين.

وبالرغم من الجهود المكثفة التي تتم على هذا الصعيد، وفي إطار ما تقدم، تأتي بعض التقارير الدولية ببعض النتائج التي تستدعي المزيد من العمل والمعالجة السليمة من قبل أصحاب القرار السياسي والاقتصادي، حيث أشارت أحد تقارير البنك الدولي بأن التكلفة الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم بلغت (160.2 تريليون دولار) وذلك بحسب إحصائيات عام 2018، والتي قُدرت بالاستناد إلى الخسائر الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين في دخل العمل فقط. وقد دعا هذا التقرير إلى أهمية استثمار رأس المال البشري في جميع المراحل العمرية، بدءاً من تنمية الطفولة المبكرة والتعلم في المدارس إلى بناء المهارات ذات الصلة بالوظيفة التي يطلبها أصحاب العمل، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، وضمان حصول النساء والرجال على قدم المساواة على فرص وموارد متكافئة.

وقد ذكر المنتدى الاقتصادي العالمي أنه على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل سد الفجوة بين الجنسين وأن بعض الدول تقترب من تحقيق هذا الهدف، إلا أن التغيير لا يحدث بالسرعة الكافية. حيث قام المنتدى الاقتصادي العالمي بالاستمرار بوتيرة التغيير والمعدلات الحالية، وسيستغرق العالم 202 سنة أخرى لسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين على مستوى العالم. وهو ما حدا بالمرجعيات والاتحادات البرلمانية الدولية من تبني أولوية تفعيل دور المؤسسة التشريعية للمشاركة بشكل فاعل في وضع وتفعيل آليات للحوكمة بما يمكنها من متابعة متطلبات التنمية المستدامة وتضمين غاياتها ومؤشراتها في البرامج الوطنية.

فعلى سبيل المثال، يسعى الاتحاد البرلماني الدولي نحو تنفيذ ثمانية أهداف رئيسية حتى عام 2021 تصب في اتجاه تفعيل الدور الرقابي والإرتقاء بآليات الحوكمة بالنظر إلى الصلاحيات الهامة التي تمتلكها البرلمانات، كإقامة برلمانات ديمقراطية قوية، وتعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والمساهمة في بناء السلام ومنع النزاعات وإحلال الأمن، وتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، وتعزيز تمكين الشباب، وتعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية، وسد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

## ثانياً: التوجهات الوطنية ودورها في تحقيق الاستدامة والعدالة والتنافسية

وعلى الصعيد الوطني، تعمل منظومة الدولة بمختلف مؤسساتها الرسمية والأهلية نحو تحقيق القيم العليا التي كرسها كل من، ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين، وبمنهجيات عمل مبتكرة ومؤسسية تجعل من مشاركة المرأة شأنًا تنموياً مستداماً ويتيح لها فرص عادلة لوصولها المستحق لاحتياجاتها وتطلعاتها بالنظر إلى عراقية مساهماتها في البناء الوطني على مر تاريخنا المعاصر.

وتعدّ الرؤية الاقتصادية 2030 التي اعتمدها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في أكتوبر عام 2008، خارطة طريق تتحدد من خلالها وجهة التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين لبناء حياة أفضل لكافة المواطنين البحرينيين، وبالارتكاز على ثلاثة مبادئ توجيهية وهي، الاستدامة والعدالة والتنافسية، وبشراكة فاعلة من قبل كافة قطاعات المجتمع.

وبأبني برنامج عمل الحكومة كأحد السياسات الفاعلة لترجمة الرؤية الاقتصادية وكوسيلة فاعلة لإدارة محاور التنمية الوطنية ومساندة القطاعات الإنتاجية والخدمية في تعظيم مساهماتها في النمو الاقتصادي، وقد وضعت مملكة البحرين ثلاث أولويات في برنامجها الحكومي للفترة (2019-2022)، تتمثل في تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع، والاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، وتأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة. كما أفرد برنامج العمل الحكومي محور خاص لاستدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تفعيل التشريعات والمبادرات الداعمة لاستقرار الأسرة وتحقيق التوازن بين الجنسين.

وسيكون للدور الحكومي القادم تأثيره على دورة الاقتصاد الوطني من خلال التوجه إلى إعادة رسم دور القطاع العام كمنظم وشريك في تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية، والعمل على رفع كفاءة وفاعلية القطاع الحكومي، ومن خلال مراجعة وتحديث هندسة العمليات والخدمات الحكومية وتكاملها بين الجهات الحكومية، وتعزيز ثقافة التميز وتطبيق مبادئ الحوكمة لرفع تنافسية الأداء الوطني.

وتأتي التوجهات الحكومية على هذا الصعيد متسقة مع النهج الدولي في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بتوليه لدوره الطبيعي كمحرك رئيس في عملية التنمية، وتشجيعه على الاستثمار في إطار بيئة تشريعية وتنظيمية تأخذ في الاعتبار احتياجات السوق وتؤدي إلى إيجاد فرص نوعية على صعيد مجالات الاستثمار وخلق وظائف نوعية ومجزية أمام المواطنين. فعلى سبيل المثال، سيتم الاستعانة بالقطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات الحكومية مع المحافظة على بحرنة الوظائف وجودة الخدمات المقدمة، كما سيتم التركيز على تطوير التشريعات والأطر القانونية ذات العلاقة.

ولا تغفل الدولة في هذا السياق دورها المحوري في دعم العمل البرلماني عبر تقوية آليات التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل استقرار النظام الديمقراطي وتنمية العمل السياسي والحقوق، وتعزيز التنظيم التشريعي لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها في ضوء أحكام ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين والالتزامات الدولية للمملكة، والاستمرار في تطوير القطاع العدلي وتحسين إجراءات التقاضي.

## ثالثاً: دور الأدوات والآليات التنموية (دستورية/مؤسسية) في دعم تقدم المرأة البحرينية

أنجزت مملكة البحرين العديد من المكتسبات التشريعية والقانونية التي أسهمت في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة البحرينية واستقرار الأسرة، كما دعمت تقدمها على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، عبر تثبيت حقوق المرأة وترجمة النصوص الدستورية إلى واقع ملموس، ومساواتها في الحقوق والواجبات.

وقد تمكنت البحرين من تحقيق هذه الانجازات من خلال استنادها للآليات الدستورية والمؤسسية الداعمة للمرأة والتي تعززت بفضلها عملية التحول من الاعتمادية إلى الإنتاجية في مختلف القطاعات وبالتالي، تعزيز القيمة المضافة لمساهمات المرأة البحرينية في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

ونتناول فيما يلي بعض هذه الأدوات والآليات التي أثرت بشكل إيجابي على مكانة المرأة:

### 1. ميثاق العمل الوطني والدستور

حيث جاءت نصوصها مؤكدة على تحقيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز وبما يحفظ مكانة الأسرة البحرينية ويحمي استقرارها وبما يدعم دور المرأة البحرينية في التوفيق بين واجباتها الأسرية والوطنية، وقد حسمت التعديلات الدستورية (2002)، حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية أسوة بالرجل.

### 2. انشاء المجلس الأعلى للمرأة بموجب أمر ملكي

كما جاء تأسيس المجلس الأعلى للمرأة كعلامة فارقة في مجال العمل النسائي بالبناء على تراكم الخبرة والنشاط النسائي الأهلي لأكثر من ستين عام. ونص أمر تأسيسه على أن يكون المؤسسة الرسمية المعنية بشئون المرأة برئاسة كريمة لصاحبة السمو الملكي قرينة ملك مملكة البحرين، ومرجع رسمي لكافة مؤسسات الدولة وبتبعية مباشرة لصاحب الجلالة ملك مملكة البحرين، وهو ما منح المجلس صلاحيات نوعية ومسئوليات واسعة لمتابعة تقدم المرأة البحرينية وضمان حقوقها كمواطن كامل الأهلية وبالشراكة على قاعدة المساواة مع الرجل في إدارة الشأن العام.

ولقد تولى المجلس الأعلى للمرأة منذ تأسيسه في العام 2001 تفعيل اختصاصاته من خلال اعتماد آليات الشراكة مع جميع السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ومؤسسات المجتمع المدني المعنية، ويواصل جهوده في القيام بدوره الاستشاري والرقابي لضمان حسن تطبيق السياسات العامة لإدماج احتياجات المرأة في التنمية ومتابعة تقدمها ورفع اسهاماتها بحسب أولويات عمل الدولة.

### 3. تضمين برامج الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في برنامج عمل الحكومة

ويأتي توجه تضمين برامج الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في برنامج عمل الحكومة كأحد أهم التوجهات الاستراتيجية على المستوى الوطني لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين وتكافؤ الفرص في كافة الخطط والبرامج والخدمات والمشاريع والالتزام بها كأولوية من أولويات العمل الحكومي سواء في مراحل التخطيط أو التنفيذ، ويعد هذا التوجه وتطبيقاته، إنجازاً فاعلاً وعاملاً هاماً في استدامة البيئة العادلة والداعمة للمرأة البحرينية.

#### 4. دور السلطة التشريعية في دعم الجهود الوطنية لإدماج احتياجات المرأة وضمان تحقيق تكافؤ الفرص

وللسلطة التشريعية دور جوهري في تأسيس نظام لحكومة تطبيقات تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل ومراقبة أداء الدولة على صعيد إدماج احتياجات المرأة في التنمية، وذلك من خلال استثمار وتفعيل كافة الصلاحيات والأدوات البرلمانية المتاحة للمشرع، ومن بين أهم ما قامت به السلطة التشريعية في هذا الشأن، التطوير المستمر للتشريعات والقوانين ذات العلاقة بشؤون المرأة، والتأكد من تضمين مبادرات ومشاريع الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية وترجمتها إلى موازنات مستجيبة لاحتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة والموازنة العامة، وبالنظر إلى مسؤولية المشرع البحريني في مراقبة الخطة وتنفيذها في منظومة عمل الدولة فإنه يختص بنسبة تقدر بـ 45% من مبادراتها الوطنية.

وقد أسهمت الجهود المشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة والمشرع في وضع مفردات النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة البحرينية، كآلية شاملة لمتابعة وقياس وتقييم الجهود الوطنية على صعيد تحقيق التوازن بين الجنسين، وتعمل السلطة التشريعية على الإسهام في تفعيل النموذج بموجب صلاحياتها التشريعية والرقابية. (وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في المحور الرابع).

#### 5. دور لجنة شؤون المرأة والطفل في مجلسي الشورى والنواب

وقد تدرجت مملكة البحرين، مع استئناف العمل التشريعي، في إستحداث وتفعيل الآليات النوعية لدراسة ومراجعة مدى ملاءمة التشريعات النافذة ذات الصلة بالمرأة والطفل، فجاء تشكيل لجنة شؤون المرأة والطفل في مجلس الشورى ومجلس النواب لتكون إحدى أهم الأدوات الفاعلة والداعمة لعمل السلطة التشريعية في مجال البناء التشريعي المرتبط بحقوق المرأة البحرينية.

ويكمن دور هذه اللجنة النوعية في دراسة ومراجعة مدى ملاءمة التشريعات النافذة ذات الصلة بالمرأة والطفل، ودراسة كل ما يحال إلى اللجنة من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وجميع الموضوعات المتعلقة بالمرأة والطفل ورفع تقاريرها إلى المجلس، بالإضافة إلى تقديم الرأي إلى اللجان المختصة الأخرى فيما يتعلق بشؤون المرأة والطفل، ومتابعة التوصيات والقرارات المحالة من الشعب البرلمانية والتي تصدر عن المؤتمرات البرلمانية ذات العلاقة بالمرأة والطفل.

#### 6. دور لجان تكافؤ الفرص في أمانتي مجلسي الشورى والنواب

وقد جاء استحداثها بناءً على تفعيل محاور النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية في المحور الخاص بتهيئة البنية التحتية الداعمة للعمل المؤسسي المتخصص، ووجود حاجة ماسة لإنشاء آليات نوعية تتابع تقدم المرأة في محيط العمل، وتعمل اللجنة كذلك على مساندة عمل السلطة التشريعية بتوفير المراجع والدراسات والإحصائيات ذات العلاقة بشؤون المرأة، واستثمار المشاركات الخارجية لأعضاء السلطة التشريعية في إبراز تجربة مملكة البحرين على صعيد تقدم المرأة البحرينية.

#### 7. اللجنة التنسيقية بين المجلس الأعلى للمرأة والسلطة التشريعية

ومن بين آليات التعاون والشراكة التي وضعها المجلس للمتابعة مع السلطة التشريعية، بغرفتها، إنشاء لجنة تنسيقية يتم تشكيلها في بداية كل دور انعقاد لمتابعة توفير الإطار التشريعي اللازم لتحقيق احتياجات المرأة ومتابعة قضاياها عبر ما تتولاه السلطة التشريعية من مسؤوليات، وتعمل اللجنة التنسيقية كآلية متابعة من خلال عضوية رؤساء / أعضاء اللجان الدائمة والنوعية ذات العلاقة.

## رابعاً: قياس العائد من الاستثمار والقيمة المضافة للجهود الوطنية في مجال تقدم المرأة البحرينية واستقرار المجتمع

### 1. الجهود الوطنية على المستوى التشريعي

بعد مرور 18 عاماً على إنشائه، استطاع المجلس الأعلى للمرأة بمقتضى الإختصاصات المناطة به ومن بينها تقديم الاقتراحات وتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بها، أن يعمل على إصدار جملة من التوصيات، بلغت (101) توصية، جاء (32) منها كأوامر ملكية، و(37) توصية انعكس مضمونها في تعديلات تشريعية متعددة وإصدار قوانين ساهمت في تعزيز تقدم المرأة ودعم الاستقرار الأسري، و(32) منها ترجمت إلى قرارات وزارية وتعاميم ولوائح إدارية من قبل السلطة التنفيذية. وهذا أمر يدل على قناعة الإرادة السياسية بضرورة التطوير وتحقيق هذه النقلة النوعية التي أسهمت في تثبيت أركان العمل المؤسسي المختص بمتابعة تقدم عمل المرأة البحرينية.

ولم يكتفِ المجلس الأعلى للمرأة بالقيام بدوره الإستشاري من خلال تقديم الاقتراحات ومتابعتها فحسب، وإنما سعى إلى تحقيق الإستدامة للبيئة العادلة للمرأة البحرينية من خلال إيجاد ثقافة مجتمعية ومؤسسية مؤيدة لتقدم المرأة يسرت تحقيق التوازن بين الجنسين في شتى المجالات، شملت تعزيز القناعات المؤيدة لصانعي القرار ورسمي السياسات والتشريعات الوطنية في الجهات والمؤسسات المعنية المختلفة، وذلك بما يتناسب مع توجهات وأولويات برنامج عمل الحكومة.

ومن بين المؤشرات الإيجابية التي تؤكد وجاهة المقترحات التي يتقدم بها المجلس الأعلى للمرأة لتطوير وتعديل التشريعات هو قصر الفترة بين تقديم المقترح وتنفيذه، والذي يصل اليوم إلى عام أو أقل، في أغلب التشريعات الصادرة، وذلك بعد أن كانت تصل الدورة التشريعية لإصدار القوانين ذات العلاقة بمقترحات المجلس، وفي بداية عمله، إلى ما يقارب فصلين تشريعيين.

بل أن المشرع في مملكة البحرين وصل اليوم إلى درجة متقدمة من الأداء النوعي، حيث رصد المجلس الأعلى للمرأة، وفي كثير من الأحيان، تضمن مقترحات القوانين لاحتياجات المرأة بمختلف ظروفها الاجتماعية، وفي كافة مراحلها العمرية، عند عرضها على المجلس لأخذ الرأي بشأنها، مما يعد مقياساً متطوراً يضع مملكة البحرين في مصاف الدول المتقدمة في إستناد تشريعاتها إلى تحليل وقياس واقعي لاحتياجات المرأة وكافة فئات المجتمع وبما يواكب برامج العمل الوطنية.

ولقد أسهم التطور الحاصل على صعيد وضع وتفعيل آليات للرقابة والقياس بالاستناد إلى مؤشرات نوعية محددة والاعتماد على الدراسات التحليلية، في تمكن مملكة البحرين من رصد الفجوات وقياس التقدم الحاصل بصورة علمية توضح طبيعة التغيير على حياة المرأة وتأثير ذلك على اسهاماتها وبصورة تفصيلية في مختلف مجالات التنمية. وتتم إدارة ذلك من خلال منظومة معرفية تتيح المعلومات والبيانات القائمة على التحليل والمقارنة، فعلى سبيل المثال (لا الحصر):

■ على صعيد الاستقرار الأسري، فقد ساهمت الجهود الوطنية الموجهة لتطوير وتفعيل خدمات مكاتب الحماية ومكاتب التوفيق والإرشاد الأسري، في رفع نسب التسويات الودية في القضايا المحالة إلى مكتب التوفيق الأسري بنسبة 19% خلال العامين (2016-2017)، وزيادة عدد المستفيدات من السكن الاجتماعي (الممول من القطاع الخاص) بنسبة 25% خلال الفترة (2015-2018). كما مثلت المستفيدات من خدمة الوحدات الإسكانية والسكن الاجتماعي، النسبة الأكبر من الطلبات المخصصة للمرأة حيث شكلت 66% من إجمالي الطلبات في العام 2018. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أكتوبر 2015، تم استحداث فئة جديدة (الفئة الخامسة) ضمن الفئات التي تستفيد من خدمات الدولة الإسكانية، لتشمل المرأة المطلقة أو المهجورة أو الأرملة وليس لديها ابن أو أكثر أو العزباء يتيمة الأبوين. كما انخفض خلال الفترة (2014-2017) نسبة المستحقات من الضمان الاجتماعي بحوالي 83%. وتدلل تلك المؤشرات على الانعكاس الإيجابي



للسياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة البحرينية، وعلى حجم المصروفات الحكومية، كالمساعدات الاجتماعية والخدمات الإسكانية.

■ وعلى الصعيد الاقتصادي، ساهمت الجهود الوطنية الداعمة لإدماج وتقدم المرأة في سوق العمل في مختلف القطاعات والمستويات في رفع نسب تواجدها في شتى القطاعات وارتفاع الدخل التقديري للمرأة بمعدل 91% خلال الفترة (2008-2018)، وسد أي فجوات على مستوى الأجور بين المرأة والرجل. ومن بين تلك الجهود، إصدار بعض القرارات النوعية كإلزامية إنشاء لجان تكافؤ الفرص، ومساواة المرأة العاملة مع الرجل في منح العلاوة الاجتماعية، وتوفير الخدمات المساندة ونظم العمل المرن والجزئي. وقد أسهم ذلك وفي ظل ارتفاع نسب مشاركة المرأة الاقتصادية، فقد أسهم ذلك في خفض عدد من المصروفات الحكومية لانخفاض نسب المستفيدات من الضمان الاجتماعي والخدمات الإسكانية والتأمين ضد التعطل.

## 2. السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات العلاقة بالمرأة

يركز من خلال برنامج العمل الحكومي على ثوابت أساسية قائمة على مبادئ العدالة والتنافسية والاستدامة، وتحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات الحكومية بحلول (2022)، حيث تسعى الحكومة في هذه المرحلة (2019-2022) للوصول لنقطة التوازن المالي مع المحافظة على نمو اقتصادي إيجابي واستقرار نقدي، مع ضمان جودة واستدامة الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والإسكانية بتعزيز الإنفاق الحكومي على هذه الخدمات، مع الاستمرار في متابعة إدماج احتياجات المرأة البحرينية في جميع برامج التنمية الشاملة، واستدامة الجهود الوطنية لتقدم المرأة التي ترتقي بالاستقرار الأسري وترفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ونظراً للدور البارز الذي تلعبه المرأة كمحرك لرأس المال الاجتماعي، حرصت مملكة البحرين على توفير البيئة المؤسسية والتشريعية العادلة للمرأة البحرينية، مما ساهم في تعزيز تقدمها ومساهمتها في المجالات التنموية المختلفة، ورفع شأنها كمواطن يتمتع بكامل الأهلية والشراكة على قدم المساواة مع الرجل. ومن هنا جاءت الخطة الاستراتيجية لنهوض المرأة البحرينية (2019-2022)، بمنطلقات أكثر دقة نحو تحقيق الأثر المتوقع بناء على مخرجات التقييم للفترة السابقة (2013-2018)، حيث انتهج المجلس آليات مبتكرة ومرنة، يتم من خلالها، تفعيل نظام شامل لحوكمة تطبيقات وتوظيف آليات مختلفة لتحقيق التوازن بين الجنسين، واستثمار تلك المخرجات لتطوير الأداء المؤسسي والمجتمعي.

ومن بين مجالات التطوير، العمل مع الشركاء على استحداث برامج نموذجية ووضع وتنفيذ استراتيجيات نوعية تهدف إلى تنمية وتجويد البرامج والخدمات المقدمة للمرأة وللأسرة البحرينية، ومواصلة العمل على صناعة مؤشرات قياس الأثر بما يتسق مع الاحتياجات والتطلعات المستقبلية، مع تكثيف الدراسات النوعية والقياسات العلمية ومجالات النشر العلمي والمسوحات الميدانية.

وينبثق من الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية عدد من الاستراتيجيات والآليات الوطنية المعني بها المجلس الأعلى للمرأة (على سبيل المثال لا الحصر، الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري، الإطار العام لبرنامج المشاركة السياسية للمرأة، النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية، ويجري حالياً العمل على البرنامج الوطني للتوازن بين الجنسين في علوم المستقبل، والإطار الوطني لخدمات الإرشاد والتوعية الأسرية والمتوقع الإعلان عنهما خلال الربع الثالث/الرابع من العام 2019).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن نسبة توافق برامج الخطة الاستراتيجية (2019-2022) مع أولويات عمل الحكومة القادم واستراتيجية تحقيق التوازن المالي للاقتصاد الوطني قد بلغت 43%، في حين بلغت نسبة توافقها مع رؤية مملكة البحرين

الاقتصادية 2030 حوالي 78%، بما يدعم تحقيق هدف الانتقال بالمرأة واسهاماتها إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً ويستديم ممارساته العادلة تجاه إدماجها كمواطن كامل الأهلية. ويعتمد المجلس في ذلك على منهجيات وآليات تكامل الجهود مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي، ليكون المجلس الأعلى للمرأة بيت للخبرة الوطنية المتخصص في مجال تقدم المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين في كافة المجالات.

أما على الصعيد الدولي، تعمل مملكة البحرين على ربط ما تقوم به من جهود وما تحققة من نتائج بأجندة العمل الدولية، خصوصاً ما ارتبط منها بغايات ومقاصد أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث عمل المجلس الأعلى للمرأة على مواءمة جهود مملكة البحرين في مجال تقدم المرأة مع أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمرأة، وقد شملت مؤشرات الخطة الاستراتيجية (2019-2022) ما نسبته (64%) من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بشكل مباشر بالمرأة، (الهدف الرابع والخامس والعاشر)، كما تمت مواءمة مجالات الخطة الخمسة مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

### 3. النموذج الوطني في مجال التوازن بين الجنسين .. والدور المأمول للمشرع في تحقيق التوازن بين الجنسين

تم طرح فكرة النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية في عام 2010 ليكون بمثابة الأداة العملية لمتابعة تضمين احتياجات المرأة في برامج التنمية الوطنية وعلى وجه التحديد برنامج العمل الحكومي والموازنة العامة للدولة، الذي جاء بناء على توصية خرج بها المؤتمر الوطني الأول الذي عقد في نوفمبر 2010، وبناء عليه جاء تشكيل لجنة وطنية بأمر ملكي وبرئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة وبعضوية ممثلين عن السلطة التشريعية والتنفيذية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وفي العام 2013 أثمر أعمال اللجنة عن تطوير النموذج ليشمل أربعة محاور رئيسية، وهي: السياسات، والموازنات، وإدارة المعرفة، وقياس الأثر، وبشكل متسق مع تطوير المجلس الأعلى للمرأة للخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية التي تم إصدار نسختها المحدثة في العام ذاته وبمنهجية تقوم على قياس الأثر وبناء خبرة معرفية في مجال تمكين المرأة.

وبناء على قرار اللجنة الوطنية في العام 2016 تم إضافة محور خامس للنموذج وهو محور التدقيق والرقابة، ليتحول بذلك إلى نموذج وطني يتفرد بمضمونه من حيث توجهاته وطبيعته ومخرجاته ليجمع تحت مظلته كافة مؤسسات الدولة وقطاعاتها ويعمل في اتجاه حوكمة تطبيقات تكافؤ الفرص وصولاً للتوازن المطلوب بين مشاركة المرأة والرجل في التنمية الوطنية وبما ينسجم مع النضج الذي تشهده البحرين في مجال تمكين المرأة وانتقالها إلى مرحلة تتحول فيها الجهود الوطنية التي تبذل في المجال إلى منظومة متكاملة للخبرة وبما يسهم في تأسيس وتشكيل اقتصاد المعرفة كمرتكز يرتقي بالاقتصاد الوطني القائم على رأس المال البشري.

ويعمل المجلس الأعلى للمرأة على تفعيل محاور النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة وإتاحته كدليل عمل وطني لوضعي السياسات والاستراتيجيات العامة والمشرعين ومنفذي البرامج والخطط، وتعمل آلياته على توضيح نجاح مملكة البحرين في التضمين الفعلي لاحتياجات المرأة البحرينية في منظومة عمل الدولة لتكون مشاركة المرأة مستدامة وذات أثر إيجابي على العملية التنموية، حيث يحدد النموذج الأدوار والمسؤوليات للقطاعات المختلفة، وفي مقدمة تلك الأدوار، مراقبة ومتابعة توزيع الموارد بشكل يقلص ويغلق أي فجوات تؤثر على أوجه تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة على المستوى الوطني.

ونظراً لوجود عدد من التحديات الخاصة بقيام النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة بدوره على صعيد قياس أثر إدماج احتياجات المرأة في برامج عمل الدولة، كقلة وصعوبة إعداد بعض القياسات كالتالي تبين أثر التشريعات الوطنية ذات العلاقة بالمرأة، أو تلك التي تبين حجم الانفاق وتوزيع الموارد على المرأة وحجم مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني بالأخص في الأعمال غير مدفوعة الأجر، أو على صعيد توفير المؤشرات/ الإحصائيات التي تلبى متطلبات التقارير الدورية

واستطلاعات الرأي والتقارير الدولية. ومن بين أهم الحلول التي جاء بها النموذج لمعالجة ذلك، هي:

■ إنشاء مرصد وطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين كمستودع شامل لكافة المؤشرات الكمية والنوعية في إطار منظومة معرفية موحدة ودائمة التحديث لقياس معدلات التنافسية محلياً وإقليمياً ودولياً، والذي جاء إنشائه نتيجة استثمار الشراكات والتحالفات على المستوى الوطني لسد الفجوات في مجال توحيد وتكامل قنوات المعلومات لمؤسسات المملكة في قناة مشتركة واحدة. وقد بادر المجلس الأعلى للمرأة من منطلق اختصاصه بإنشاء مركز معلومات وطني يساهم في نشر الإحصائيات والمعلومات النوعية في مجال عمله بمعالجة ذلك من خلال المرصد الوطني، الذي يعمل على رصد مساهمات المرأة البحرينية وقياس حجم مشاركتها في الحياة العامة، ومن أهم ما يتميز به المرصد:

■ توفيره للبيانات المعتمدة من مصدرها الرئيسي لجميع المستخدمين وإحتسابه للمتغيرات وقياسه للمؤشرات.

■ قدرة النظام على تحليل المؤشرات وإصدار تقارير خاصة لذلك، وإيجاد العلاقات الترابطية بين المؤشرات.

■ إتاحة النظام لتنبيهات خاصة لصناع القرار والمعنيين في حال تغير المؤشرات (الإرتفاع أو الإنخفاض)، وذلك بالمقارنة مع القراءات الإقليمية والدولية.

■ إصدار تقرير وطني لقياس فاعلية السياسات ومبادرات التوازن بين الجنسين ولقياس الأثر المتحقق على الصعيد الوطني في مجال تقدم المرأة، ويعتبر التقرير منهجية علمية وآلية عملية لمتابعة ورصد مدى تفعيل سياسات وبرامج ومبادرات التوازن بين الجنسين وقياس الأثر المتحقق على الصعيد الوطني في مجال تقدم المرأة، ومن الممكن إعتباره مصدر معتمد يتم الرجوع إليه من قبل المجتمع الدولي للتعرف على وضع المرأة البحرينية بالأرقام والإحصائيات، وكإثبات إضافي يؤكد على المستوى المتقدم الذي توليه الدولة لمكون المرأة في التنمية الوطنية وبما يساهم في تعزيز مكانة مملكة البحرين كبيت خبرة على الصعيد الدولي. وحرص المجلس لدى إعداد هيكليته ومنهجية عمل التقرير الوطني على الإستهداء بالمنهجيات العلمية التي تعتمدها التقارير الدولية التي تقيس التقدم المحرز على صعيد المرأة في مختلف المجالات النوعية مع الأخذ بالاعتبار خصوصية تجربة البحرين في المجال، وقد جاء ذلك بالتعاون والعمل المباشر مع جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية، باعتبارها المصدر الرئيسي في تغذية قراءات مؤشرات التقرير، بالإضافة إلى ما تمتلكه الخطة الوطنية من مؤشرات وقياسات متنوعة تم بنائها وتجميعها منذ بدء عمل الخطة والتي تعود للعام 2007، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، تبني حكومة مملكة البحرين للتقرير، حيث صدر قرار عن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 أبريل 2018 بالموافقة على توصية اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد بإعداد تقرير وطني دوري يقيس التوازن بين الجنسين في مؤسسات القطاع العام، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة ويتم إصداره كل سنتين وبحسب نتائج التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين للعامين (2017-2018)، تم غلق 62% من الفجوة بين الرجل والمرأة.

ومن المؤمل أن تعمل هذه الآليات على بيان أثر تطبيق الخطة الوطنية لهوض المرأة البحرينية ومدى نجاح النموذج الوطني في متابعة جهود إدماج احتياجات المرأة في التنمية، حيث سيتم ذلك من خلال قياس أثر تطبيق السياسات والتشريعات، وتعميم الممارسات والتجارب الناجحة، وتطوير طبيعة الخيارات والفرص واستثمارها استثماراً صحيحاً وتفعيل المبادرات والخدمات المساندة لرفع التنافسية الذاتية للمرأة وضمان التوازن بين الجنسين في برامج التنمية. ويعمل المجلس الأعلى للمرأة في سبيل ذلك على بيان أهمية وتأثير التزام الدولة من خلال أجهزتها التشريعية والتنفيذية العامة والخاصة والمجتمع المدني بسياسة عدم التمييز ضد المرأة، على موقع مملكة البحرين دولياً لدى متابعة التزاماتها وتفعيل دورها مع الوكالات والمنظمات والهيئات الأممية، ولقد جاء تبني هيئة الأمم المتحدة للمرأة لجائزة صاحبة السمو الملكي لتمكين المرأة عالمياً شاهداً إضافياً ونوعياً على تميز مكانة وخبرة مملكة البحرين في مجالات تقدم المرأة.

وفي ضوء ما تقدم، من المتوقع أن يكون للسلطة التشريعية، في مرحلة العمل المقبلة، دور أكبر في تفعيل النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة بالنظر إلى ما تمتلكه من صلاحيات وأدوات تشريعية ورقابية لمواصلة جهودها في مجال:

- التأكد من إدماج احتياجات المرأة سواء على مستوى التشريعات أو السياسات أو البرامج وعلى وجه الخصوص برنامج عمل الحكومة وخطط الوزارات التنفيذية.
- مراقبة تنفيذ متطلبات النموذج الوطني سواء على صعيد تفعيل لجان تكافؤ الفرص أو لدى إعداد الموازنة العامة وتنفيذ بنودها.
- تفعيل دور اللجنة التنسيقية المشتركة بين السلطة التشريعية والمجلس لمتابعة كل ما يتعلق بتنفيذ النموذج الوطني ومتابعة مخرجات آلياته الرئيسية (التقرير والمرصد الوطني).
- تطوير أداء لجان تكافؤ الفرص في كل من مجلسي الشورى والنواب لتكون مسئولة عن تفعيل دور المشرع في تفعيل النموذج الوطني، وذلك من خلال التالي:

محور السياسات: اعتماد تكافؤ الفرص كمعيار أساسي للموافقة على برنامج عمل الحكومة، وسن التشريعات الوطنية بما يضمن سد الفجوات التشريعية في القضايا ذات الأولوية للمرأة، والتأكد من توظيف الأدوات التشريعية والرقابية لمتابعة تطبيقات مبدأ تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة، والعمل على تطوير القوانين الوطنية ذات العلاقة، ومتابعة إصدار القرارات الوزارية لتنفيذها بما يخدم تنفيذ الخطة الوطنية لهيئة المرأة البحرينية وما انبثق منها من استراتيجيات وأطر.

محور الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة: اعتماد تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة كمعيار أساسي لتمرير الموازنة العامة، بتعديل السياسة الخاصة بالميزانية العامة المنصوص عليها في قانون الميزانية وذلك لضمان التزام الجهات الموازنات المستجيبة وبما يسهل أمام المشرع مراقبة أوجه التنفيذ بوجود نص تشريعي يدعم هدف توظيف الموارد المالية وأوجه الصرف بصورة متكافئة وعادلة على البرامج والخدمات الموجهة للمرأة والأسرة. وللمشرع في هذا المحور أن يعمل على دعم جهود الدولة في تطوير منهجيات إعداد الميزانية لكل جهة بحيث تتضمن مؤشرات مرتبطة باحتياجات المرأة، ووضع آلية لمتابعة الجهات لضمان الالتزام بتعليمات وزارة المالية عن إعداد وتنفيذ الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.

محور إدارة المعرفة: نشر وتوظيف ثقافة تكافؤ الفرص في العمل البرلماني، وذلك من خلال، توثيق وإبراز العمل البرلماني الموجه لإدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص محلياً وعلى المستوى الإقليمي والدولي، وتطوير وبناء قواعد بيانات مصنفة وشاملة فيما يخص أداء أعضاء السلطة ودورهم في إصدار وتطوير التشريعات الداعمة لإدماج احتياجات المرأة ومتابعة تفعيلها، وإعداد الدراسات والأدلة الإستراتيجية وتوظيف نتائجها، بالإضافة إلى استثمار المؤشرات الكمية والنوعية للترويج لجهود السلطة التشريعية في مجال إدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص.

التدقيق والرقابة: توظيف الأدوات البرلمانية لمراقبة تنفيذ برنامج عمل الحكومة والموازنة العامة إستناداً إلى التقارير الدورية (كالحسابات الختامية وتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية)، بما يحقق تكافؤ الفرص ويساهم في إدماج احتياجات المرأة، ومتابعة التزام الجهات بالقرارات المتعلقة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص واستخدام الأدوات الرقابية لبيان الفجوات ومتابعة سدها، بالإضافة إلى دور السلطة التشريعية في متابعة التزام الجهات التنفيذية بتوصيات التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين، لما لهذه التوصيات من دور في بيان الفجوات المرصودة في مجال تقدم المرأة وبيان سبل غلق تلك الفجوات.

قياس الأثر: من خلال التعاون الوثيق فيما بين السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للمرأة لقياس فعالية دور السلطة التشريعية في سد هذه الفجوات المرصودة لاستدامة تقدم المرأة البحرينية وتطوير الخدمات المقدمة لها. ويتم في هذا الإطار، رصد وقياس أثر تفعيل صلاحيات وأدوات السلطة التشريعية في تحقيق تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة.

#### 4. التنافسية الوطنية على المستوى الدولي (المرأة البحرينية نموذجاً)

لا شك أن انضمام مملكة البحرين في العام 2002 إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ومسؤولية المجلس الأعلى للمرأة نحو متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية على صعيد برامج التوعية وإعداد التقارير الرسمية الدورية بشأن متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية، ومتابعة ملاحظات لجنة (السيداو)، أتاحت له فرصة الاطلاع على المستجدات والمتغيرات الخاصة بقضايا المرأة والتنبؤ بمجريات الفترة القادمة على المستوى الدولي.

ويلتزم المجلس الأعلى للمرأة في هذا السياق، بإعداد وتقديم التقارير الدولية ذات الصلة بوضع المرأة والمساهمة بشكل فاعل في عكس الصورة الخاصة بقضايا المرأة، منها تقرير التنمية البشرية ومنهاج عمل بيجين وما تتطلبه اللجان الدولية بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في مملكة البحرين. مما ساهم في أن تتضمن هذه التقارير لمحة عن الإنجازات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن هذه الإنجازات، على سبيل المثال:

في العام 2016 أظهر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية أن مملكة البحرين احتلت المرتبة الأولى دولياً في تسجيلها أسرع معدل نمو لمشاركة المرأة في النشاط التجاري، وأشار إلى أن البحرين حصلت على المرتبة الأعلى بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر "سيدات الأعمال لحسابهن الخاص" بنسبة 28% كما سجلت أكبر زيادة في عدد الشركات التي تحتوي مجالس إدارتها أعضاء نساء، حيث ارتفعت من 12% عام 2010 إلى 14% عام 2014.

أسفرت التدابير التي اتخذتها مملكة البحرين في مجال تطور وتمكين المرأة عن عدد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين. ولقد أشار إلى ذلك التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (دافوس) في العام 2018، إذ حصلت المملكة على المركز الأول عالمياً في مؤشرات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، وعلى المرتبة الثانية في مؤشر المدراء وكبار المسؤولين ومؤشر الجنس عند الولادة من أصل 149 دولة حول العالم. كما أغلقت الفجوة بين الجنسين بنسبة 62.7% لتحتل المركز 132 عالمياً والرابع خليجياً والسابع عربياً، حيث أغلقت 51.5% في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية، و3.7% في مؤشر التمكين السياسي. وشارفت مملكة البحرين على سد الفجوة بين الجنسين في مؤشري التحصيل العلمي والصحة والحياة، والجدير بالذكر أن نسبة مملكة البحرين شهدت ارتفاعاً عن العام 2006، حيث كانت نسبتها 58.9%.

وفي تقرير مؤشرات التنمية البشرية لعام 2018، بلغ مؤشر التنمية البشرية بين الجنسين 0.846 ومؤشر الفوارق بين الجنسين 0.222 لتحتل البحرين المركز (43) من أصل ما يقارب (189) دولة.

أغلقت مملكة البحرين الفجوة في القوانين والتشريعات الداعمة للمساواة بين الجنسين والحماية من العنف بنسبة 67% بحسب تقرير "عدالة النوع الاجتماعي والقانون" الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا).

وتأكيداً على موقف مملكة البحرين تجاه تبني أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للأمم المتحدة، وبالأخص الهدف الخامس الذي يأتي في سياق ما يقوم به المجلس الأعلى للمرأة من جهود تهدف إلى إدماج احتياجات المرأة في التنمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، شهدت مملكة البحرين في عام 2017 افتتاح المكتب التمثيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك في مقر بيت الأمم المتحدة في البحرين الذي جاء كثمره للتعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة، ويهدف لإتاحة منصة دولية تيسر تبادل الخبرات مع العالم من خلال الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إتاحة المزيد من قنوات الاستفادة من النموذج البحريني في تمكين المرأة عالمياً.

أما على صعيد واقع تقدم المرأة والقيمة التنافسية للمرأة في مجالات التنمية المختلفة، فقد استطاعت المرأة البحرينية أن تحقق مكانة تنافسية في سوق العمل، وفيما يلي أمثلة توضح طبيعة مشاركتها الفاعلة مساهماتها النوعية في الاقتصاد الوطني:

- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في إجمالي القوى العاملة البحرينية من 26% في عام 2001 إلى 32% عام 2018.
- بلغت نسبة المرأة العاملة في القطاع الحكومي 53%، وتبلغ نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب تنفيذية في الحكومة كالوظائف الإدارية 44%، وتمثل هذه النسبة ارتفاعاً بنسبة تفوق 200% خلال السنوات العشر الماضية (2009-2018).

- ارتفع تمثيل المرأة في السلطة التشريعية بنسبة 5% خلال الفترة (2006-2018)، لتشكّل المرأة اليوم 19% من إجمالي الأعضاء.
- تمكّنت المرأة البحرينية من الوصول إلى رئاسة المجلس التشريعي البحريني للفصل الخامس، وتوضّح المؤشرات التي تمّ رصدها لمشاركة المرأة في السلطة التشريعية، إلى ارتفاع عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس النواب من (1) في عام 2006 إلى (6) في عام 2018 وبنسبة تمثيل بلغت 15% من إجمالي الأعضاء، كما ارتفع عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس الشورى من (4) في عام 2002 إلى (9) في عام 2018 بنسبة تمثيل بلغت 23% من إجمالي الأعضاء.
- ارتفاع أعداد القاضيات بنسبة تفوق 100% خلال (2006-2018) لتشكّل القاضية اليوم 9% من إجمالي القضاة.
- ارتفاع نسبة الأكاديميات خلال الثلاث سنوات الأخيرة بنسبة 1% لتبلغ 47% في العام 2018، كما ارتفعت نسبة الدبلوماسيات بنسبة 6% لتبلغ 31% في العام 2018، كما ارتفعت نسبة الطبيبات بنسبة 6% خلال الفترة (2010 - 2017).
- ارتفاع نسبة رائدات الأعمال من أصل مجموع رواد الأعمال في مملكة البحرين بنسبة 8% خلال الفترة (2010-2018)، لتبلغ نسبتهن 45% في العام 2018. وتشكّل المرأة 27% من إجمالي المستثمرين في بورصة البحرين البورصة بأسهم تبلغ قيمتها حوالي 553 مليون دينار بحريني.
- وتبلغ نسبة تواجد المرأة البحرينية في الوظائف الإشرافية للمرأة في القطاع الخاص 30%، وتشكّل العاملات البحرينيات في مؤسسات القطاع المالي حوالي 37% من إجمالي العاملين البحرينيين في القطاع المالي، أما بالنسبة لمناصب مجلس الإدارة فبلغت نسبة المرأة فيها 23%.



بناءً على ما جاءت به الورقة المعدة من قبل المجلس الأعلى للمرأة التي تسلط الضوء على دور السلطة التشريعية في دعم الجهود الوطنية لإدماج احتياجات المرأة وضمان تحقيق التوازن بين الجنسين لدى تطبيق محاور الحوكمة الخاصة بالنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة، فقد تم استخلاص عدد من التوصيات الرئيسية لمساندة الدور المأمول للسلطة التشريعية في مجال التوازن بين الجنسين في مرحلة العمل المقبلة بما يؤدي إلى حسن استثمار منهجيات النموذج الوطني، ليكون، وكما تنص أهدافه، أداة رقابية فاعلة تحت تصرف المشرع لضمان عدالة مشاركة المرأة في التنمية الوطنية، وذلك من خلال:

- إعادة قراءة التشريعات الوطنية بما يتناسب مع الواقع الفعلي والمتقدم لمملكة البحرين، وبما يتسق مع توجهات الحكومة بالتحول إلى منظم ومراقب للعمليات التنموية بإشراك أكبر للقطاع الخاص في التخطيط التنموي وإدارة الاقتصاد الوطني، وما لذلك من تأثيرات على طبيعة مشاركة المرأة في قطاعات الإنتاج.
- الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية لسد أية فجوات متبقية، وتكثيف الدراسات التي تقيس أثر إنفاذ القوانين وجدواها على حياة المرأة وأسرتها، والعمل على تطوير بعض القوانين النوعية كقانون الإحصاء وقانون الموازنة العامة، بما يتناسب مع متطلبات النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة.
- مواصلة الأخذ بالمصطلحات والمنهجيات الحديثة التي تؤكد على استناد السياسة التشريعية لأفضل الممارسات في مجال تكافؤ الفرص.
- اعتماد توجهات تكافؤ الفرص بين الجنسين وإدماج احتياجات المرأة كمعيار أساسي عند مناقشة برنامج عمل الحكومة والموازنة العامة.
- الإستناد إلى مخرجات التقرير الوطني لمتابعة ومراقبة أداء القطاع العام على صعيد التوازن بين الجنسين، ومدى التزام الجهات بالقرارات والتوصيات المتعلقة بتطبيقات تتيح المزيد من الفرص المتكافئة والعدالة.
- اعتماد "دليل مرجعي" لأعضاء السلطة التشريعية، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة، يوضح كيفية استثمار الصلاحيات التشريعية والرقابية في الإشراف على مراقبة عمل النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة.
- دراسة مقترح المجلس الأعلى للمرأة بتغيير وتطوير مسمى واختصاصات "لجنة شؤون المرأة والطفل" لتسمى بـ "لجنة التوازن بين الجنسين"، في ضوء ما تقدم من توصيات التي تؤكد على نجاح مملكة البحرين في تحقيق تطور نوعي في مجال تمكين وتقدم المرأة البحرينية، وبالنظر إلى الدرجة المتقدمة التي وصل إليها المشرع البحريني في مراعاة ظروف واحتياجات المرأة في كافة مراحلها العمرية وحالاتها الاجتماعية، على أن تكون اللجنة أحد اللجان النوعية الدائمة، وتحافظ على مقعدها في هيئة المكتب التنفيذي.









1. الإتحاد البرلماني الدولي. (2017). استراتيجية الإتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021. فرنسا: الإتحاد البرلماني الدولي.
2. البنك الدولي . (2019). المرأة والأعمال والقانون. البنك الدولي.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا. (2014). إلتماس النساء والفتيات للعدالة: من تصديق الصكوك الدولية إلى تطبيقها. بيروت: هيئة الأمم المتحدة.
4. المنتدى الاقتصادي العالمي. (2018). التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين.
5. حكومة مملكة البحرين. (2019). برنامج عمل الحكومة للفترة 2019-2022. البحرين.
6. مجلس التنمية الاقتصادي. (2008). الرؤية 2030. البحرين.
7. Committee for Development Policy- Economic and Social Affairs. (2014). Global Governance and Global Rules for Development in the Post-2015 Era. United Nations.
8. Kaysie Brown. (2019). Global issues to watch in 2019. United Nations Foundation.
9. World Bank. (2018). Unrealized Potential: The High Cost of Gender Inequality in Earnings. Canada: World Bank Group.
10. World Economic Forum. (2018). Closing the Gender Gap. World Economic Forum.





 @scwbahrain  
 facebook.com/scwbahrain  
 youtube.com/thescwbahrain  
 @scwbahrain

الأمانة العامة  
ص.ب: 38886 المنامة - البحرين  
هاتف: +973 17417171 فاكس: +973 17415307  
قسم التوثيق الإعلامي  
www.scw.bh